فى أفق السياسة العالمية

مشكلة فرنسا فى إفريقية الشمالية

يحق لفرنسا أن تباهى بممتلكاتها فى شمال إفريقية ، فهى منها على مسافة قريبة لا يفصلها عنها سوى مياه البحر المتوسط الذى تلاطم أمواجه سواحل فرنسا الجنوبية كما تلامس سواحل إفريقية الشمالية ، ولا تزيد المسافة بين تولون قاعدة فرنسا البحرية فى الجنوب وبين بونة إحدى قواعد بلاد الجزائر على أربعمائة ميل أو أكثر قليلا يقطعها المسافر على متن الجو أو البحر فى ساعات قليلة . وتمتد ممتلكات فرنسا هذه على ساحل البحر المتوسط من تونس شرقا إلى ساحل المحيط الأطلسى غربا ، ومن وراء ذلك داخل الصحراء الكبرى إلى بحيرة تشاد جنوبا . ولا يقل عدد سكان هذه الأقاليم عن عشرين مليونا من الأنفس . هذا عدا ما لفرنسا من مصالح مادية وثقافية فى بلاد المشرق ومصر ، ومالها من الزعامة بين الطوائف الكاثوليكية فى جميع هذه الأرجاء

ولذلك كان اعتزاز فرنسا بأملاكها وملحقاتها فى شمال إفريقية عظيما ، وكان تصميمها على الاحتفاظ بسلطانها لا يقبل طعناً أو نقضاً مهما اختلفت الحكومات فى فرنسا وتنوعت نظم الحكم فيها . ففى عهد الملكية أرسلت حكومة شارل العاشر سنة ١٨٣٠ حملتها الحربية لاحتلال الجزائر ، وفى عهد الإمبراطورية الثانية توطد سلطان فرنسا فى الجزائر واستطاعت أن تقضى على الحركة الوطنية التى قامت بزعامة الأمير عبد القادر لمناوءة الحكم الفرنسى .

وفى عهد الجمهورية الثالثة أعلنت الحماية على تونس سنة ١٨٨١ ومنها زحفت فرنسا غربا إلى مراكش فى أوائل القرن العشرين .

وها هى ذى فرنسا فى عهد الجمهورية الرابعة تولى إفريقية الشمالية من الاهتمام ما هو خليق بالأرض الطيبة التى فتحت أبوابها لإيواء الفرنسيين

الأحرار حين احتل الألمان فرنسا وضيقوا عليهم الخناق فى أوربا ، فاستقبلت إفريقية الشمالية جمعية التحرير الوطنى الفرنسية وأكرمت وفادتها وأضافتها حتى تم تحرير فرنسا نهائيا .

ومع أن هذه الإمبراطورية الواسعة قد نشأت واتسعت وازدهرت تحت سمع دول أوربا وبصرها فان الدول لم تتحرك بصفة جدية طوال القرن الماضى لمناهضة فرنسا أو مقاسمتها ذلك الغنم الكبير . أما انجلترا فكانت قد تحالفت مع فرنسا منذ سنة ١٩٠٤ ، وخلا لها الميدان للعمل فى مصر والسودان . وأما إيطاليا فقد رضيت بنصيبها فى طرابلس وبرقة . وأما روسيا فكانت تتمخض عن ثورتها البلشفية الكبرى فلم تكن تتطلع إلى مد نفوذها ، ولم تنشأ لها مطامع فى البحر المتوسط إلا فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وكانت فرنسا على اتفاق مع أسبانيا كما كانت على اتفاق مع انجلترا . وبمقتضى هذا الاتفاق أصبح لأسبانيا منطقة صغيرة فى الشمال الغربى ، وظلت طنجة ميناء دوليا حتى لا يتحرج مركز بريطانيا فى جبل طارق .

أما ألمانيا فقد حاولت بمختلف الطرق أن تضع قدمها على ساحل إفريقية الشمالية ، ولكن المحالفة الانجليزية الفرنسية كانت كفيلة بردها عما تحاول . ففى سنة ١٩٠٥ زار وليم الثانى إمبراطور ألمانيا طنجة ليبرهن للعالم أن سلطان مراكش لا يزال ملكا مستقلا حقيقاً بزيارة إمبراطور ألمانيا ، وأن انجلترا وفرنسا لا تستطيعان أن تفرضا إرادتهما على العالم فى غيبة ألمانيا . ولكن هذه المناورة لم تُجْدِ نفعاً ، ولم يكن لها أثر سوى دعوة الدول إلى مؤتمر عقد فى الجزيرة أحد موانئ أسبانيا الجنوبية ، وفيه تقررت سياسة الباب المفتوح فى مراكش مع المساواة الاقتصادية لجميع الدول . وفى سنة ١٩١١ دخلت القوات الفرنسية مدينة فاس ، فتحركت ألمانيا للمرة الثانية وأرسلت إحدى سفنها الحربية لاحتلال ميناء أغادير على ساحل الأطلنطى ، وكادت الحرب تنشب بين فرنسا وألمانيا لو لم تعلن الحكومة الانجليزية تصميمها على الوقوف إلى جانب فرنسا ومنع ألمانيا من النزول بأية بقعة من شمال غربى إفريقية . فهدأت الحال قليلاً وسارعت فرنسا إلى استرضاء ألمانيا بالنزول لها عن جزء من أملاكها فى إقليم الكنغو الفرنسى مقابل اعترافها بمركز فرنسا الخاص فى مراكش . ثم نشبت الحرب العالمية الأولى وانتصر الحلفاء ، فخسرت ألمانيا

جميع مستعمراتها وخرجت نهائيا من ميدان المنافسة الاستعمارية تاركة فرنسا تتمتع بأكبر نفوذ استعمارى فى حوض البحر المتوسط جنوبيه وشرقيه .

وقد سارت فرنسا فى سياستها الاستعمارية فى شمال إفريقية وفق خطة منظمة صريحة ، أساسها أن يبقى الحكم مركزاً بيد الحكومة الفرنسية ، وأن تهيأ المستعمرات أولاً وأخيراً لخدمة فرنسا بالذات . فمن الوجهة الاقتصادية يجب أن يكون معظم صادراتها وواردتها لمصلحة فرنسا . فكانت فرنسا تشترى قبل الحرب من مجموع صادرات كل من الجزائر وتونس ومراكش ما يعادل ٨٤ ٪ و٥٦ ٪ و٤٥ ٪ على التوالى ، وتبيع إلى تلك البلاد من مجموع الواردات مايوازى ٧٥ ٪ و٦٢ ٪ و٣٥ ٪ . وكان يهم فرنسا من الوجهة الحربية وهى تعانى اطراد النقص فى مواليدها أن تلتمس العوض من ذلك بتجنيد رجال المستعمرات دون أى تفرقة بين الفرنسى أو الأوربى أو الوطنى ؛ وبذلك استطاعت فرنسا أن تحتفظ بمكانتها كدولة كبرى أمام منافساتها من الدول التى تباهى بكثرة سكانها ووفرة مواردها .

وفى مقابل ما تجنيه فرنسا من مستعمراتها من خير ، وما تستخدم من رجال كان مذهب الحكومة الفرنسية فى خارج بلادها ، كما كان شأنها فى الداخل ، أن تنشر المبادئ الإنسانية الكبرى التى ورثتها عن الثورة الفرنسية بشأن حقوق الإنسان . فهناك كما فى فرنسا أعلنت الإخاء والمساواة بين الجميع ، ولكنها حرصت على أن تحتفظ بالمبدأ الثالث مبدأ الحرية السياسية للمواطنين الفرنسيين دون غيرهم . وليس فى برنامج السياسة الفرنسية الاستعمارية ، كما يكون أحياناً فى السياسة الانجليزية ، مكان ملحوظ لتهيئة الوطنيين لحكم أنفسهم وتقرير مصايرهم . كما أنه لم يكن لظهور مبدأ الانتداب فى ميثاق عصبة الأمم بدلا من نظام الاستعمار القديم أى أثر فى طريقة حكم فرنسا لمستعمراتها فى شمال إفريقية أو فى المشرق حيث كانت فرنسا منتدبة . لذلك كانت الحكومات الفرنسية تتعثر وترتبك وتخطئ وتمعن فى الخطأ كلما ثار بعض هذه الشعوب على الحكم الفرنسى ، وقاموا يطالبون بالاستقلال أو الحكم الذاتى . وكانت فرنسا — ولا تزال — تقابل مثل هذه الحركات بمنتهى القسوة واعنف وسائل القمع . ذلك لأنها تعتقد مخلصة عن خطأ أو عن صواب أنها مبعوثة المدنية والثقافة الأوربية إلى هذه الشعوب ، وأنها على

خلاف دول أوربا جميعاً تؤمن بمبادئ المساواة والإخاء وتطبقها دون تمييز بين الأجناس والألوان أو العقائد ، وأن غايتها العليا من حكمها إنما هى « فَرْنَسة » هذه الشعوب كما كانت تفعل روما قديماً ، ومنحهم جميعاً نفس الحقوق التى يتمتع بها الفرنسى فى بلاده . وياله من أمل تطاول إليه الأعناق وتبذل فى سبيله المهج والأرواح !

وما دمنا قد ذكرنا موضوع « الفَرْنَسة » وهى سياسة الادماج التى يعبر عنها بالفرنسية والانجليزية بكلمة assimilation ، فيجدر بنا أن نفرق بين السياسة التى تتبعها فرنسا فى بلاد الجزائر والسياسة التى تتبعها فى مراكش وتونس . ففى هذين البلدين لا يزال عهد الفرنسيين حديثاً ولا تزال السلطة الشرعية فى البلاد قائمة ، وما برح ولى الأمر الشرعى يصدر المراسيم ويعين الوزراء ، ولكن كل هذا لا يتم إلا بمشورة المقيم الفرنسى ؛ إذ هو وحده المسئول أمام الحكومة الفرنسية رأساً عن حكومة البلاد وأمنها . ويساعد المقيم الفرنسى طائفة من الموظفين وقوات حربية كافية لحراسة البلاد وحفظ النظام بها .

أما فى الجزائر — وهى الموضوع الأصيل لهذا الحديث — فإن عهد الفرنسيين فيها يرجع إلى أكثر من مائة وخمسة عشر عاما . وتعتبر البلاد — ماعدا إقليم الصحارى — فى حقيقة الأمر جزءا من فرنسا ، حتى إنها تتبع فى إدارتها وزارة الداخلية الفرنسية بدلا من وزارة المستعمرات أو وزارة الخارجية . وهى مقسمة إلى دوائر انتخابية ، وكان لها ثلاثة شيوخ وعشرة نواب يمثلونها فى البرلمان الفرنسى . ويحكمها حاكم عام يساعده مجلسان استشاريان .

وفى بلاد الجزائر بصفة خاصة اتبعت فرنسا سياسة «الفرنسة» أو الإدماج . وتقضى هذه السياسة بأن ينشأ الأهالى على اختلاف أجناسهم وألوانهم على النظم الفرنسية فى التربية والتعليم والمعاملات ، وأن يطبق القانون الفرنسى عليهم جميعا على السواء ؛ فليس ثمة مانع من أن يتجنس البربر والعرب واليهود بالجنسية الفرنسية فيخدموا فى الجيش والأسطول ، ويعينوا فى الوظائف الحربية والمدنية ، ويشتركوا فى جميع الحقوق التى يتمتع بها المواطن الفرنسى ، ومن ذلك حق التصويت والانتخاب للبرلمان الفرنسى . ولم يستعص على هذه السياسة إلا المسلمون ؛ فقد عجز نظام « الفرنسة » أو الإدماج عن هضمهم أو تمثيلهم فى الوطن الفرنسى .

ونشأت عن ذلك مشكلة سياسية ذات خطر عظيم . ذلك أن المسلمين فى الجزائر يؤلفون الكثرة العظمى ، فلو سمح لهم بالتمتع بالحقوق السياسية كغيرهم من المواطنين الفرنسيين لأصبحت لهم الغلبة فى الانتخابات واكتسحوا الدوائر البرلمانية كلها أو جلها ؛ فسكان الجزائر يبلغون الآن نحو ثمانية ملايين من الأنفس منهم مليون واحد من المواطنين الفرنسيين أو المتفرنسين .

وإنما نشأت هذه المشكلة لأن الحكومة الفرنسية — وهى أول حكومة علمانية فى أوربا ليس للدولة فيها دين رسمى — قد تعهدت حين دخولها الجزائر بأن تترك لأهالى البلاد المسلمين حرية العبادة، وألا تتدخل فى شؤونهم الدينية . ولما كانت المعاملات بين المسلمين تجرى وفق الشريعة السمحة ، وفيها من القواعد والنصوص الشرعية ما يناقض القانون الفرنسى العام . وخاصة فى شؤون الميراث والزواج والطلاق ، فقد تعذر على أولى الأمر أن يخولوا المسلمين جميع حقوق المواطنين الفرنسيين ما داموا لا يخضعون للقانون الفرنسى فى مسائل تعتبرها الحكومة الفرنسية ذات أهمية بالغة . وترتب على ذلك أن سياسة «الفرنسة» أو الإدماج التى اتبعتها الحكومة فى الجزائر قد شملت كل شىء تقريبا ما عدا تمتع جميع الوطنيين المسلمين بالحقوق السياسية التى لغيرهم .

وبدأت الحكومة تعالج هذه المشكلة، فأصدرت فى سنة ١٨٦٥ قانونا يبيح لكل وطنى مسلم أن يتمتع بحقوق المواطن الفرنسى إذا تقدم بطلب ذلك ، وفى هذه الحالة يصبح خاضعا للقانون المدنى الفرنسى فى جميع أحكامه . ومعنى ذلك أن الوطنى إذا أراد أن يباشر حقوقه السياسية فعليه أن ينزل عن القواعد والحقوق التى جاء بها الإسلام وجرى بها الشرع والعرف بين المسلمين فى جميع الأنحاء على اختلاف العصور . لذلك لم يكن غريباً أن يؤثر المسلمون دينهم على أن يصيبوا من الحقوق السياسية شيئا لا يغنى عن عذاب الآخرة فتيلا .

ثم حاولت الحكومة الفرنسية إصلاح هذا القانون فى سنة ١٩١٩ فاشترطت للتمتع بحق المواطن الفرنسى أن يكون الوطنى عَزَبا أو متزوجا من واحدة فقط كما اشترطت ألا تقل سنه عن ٢٥ سنة ، وأن يكون قد أدى الخدمة العسكرية فى الجيش ، أو يكون ملما بالقراءة والكتابة باللغة الفرنسية ، أو موظفا عاملا فى الحكومة أو بالمعاش . ولكن هذه الشروط أيضاً لم تغر الوطنيين على طلب التمتع بحقوق المواطن الفرنسى ، ولم يكن مما يشرف الوطنى أن يخالف قومه وعشيرته

فيطلب لنفسه مزايا قد تحط من قدره وتعرضه للوم والسخط فى نظر مواطنيه .

ولما تعذر على فرنسا تطبيق مبدأ « الفرنسة » بحذافيره اضطرت أمام ضخامة المشروع وعظم خطره أن تعمد إلى سياسة أخرى أقل عمقا من سياسة الإدماج وهى سياسة المشاركة association . ولا تتطلب هذه السياسة أن ينزل الوطنى المسلم عن قانون أحواله الشخصية لكى يصبح مواطنا فرنسيا ، بل تركت له أن يجمع بين الميزتين . وقد أملت فرنسا بهذا النظام أن تجتذب الصفوة الممتازة من الأهالى فتحملهم على «التفرنس» ، وتترك سواد الشعب يتقدم على مهل ، مع العمل على تعميم اللغة الفرنسية وتحسين مستوى الشعب الاجتماعى بقدر ما تسمح به الظروف

ووجه الخطر من سياسة المشاركة هذه أنها سبيل إلى التفرقة بين أبناء الشعب الواحد وانقسامه ؛ فتظهر فيه أقلية ضئيلة تتمتع بمزايا وحقوق ليست ميسرة لسائر الشعب ، ويظل الشعب محروما من قادته وزعمائه ، ومن جهود صفوة أبنائه .

وسواء اتبعت فرنسا فى خطتها الاستعمارية سياسة الإدماج أو المشاركة ، فإن الأمر الذى لاشك فيه أنها لم تستهدف يوماً استقلال الشعوب الخاضعة لها ، ولم تأخذ بيدها مخلصة فى هذا الطريق . لذلك كان من المتوقع أن تغرى هزيمة فرنسا أمام ألمانيا فى سنة ١٩٤٠ وتدهور كيانها السياسى شعوب إفريقية الشمالية على الثورة والانتقاض على المستعمرين . ولكن هذه الشعوب تمسكت أمام محنة فرنسا بفضليتى الكرم وضبط النفس ، فأخلدت إلى السكينة والهدوء وظلت موالية لفرنسا حتى انقشعت الغمة وزال الخطر . ويظهر أن كراهة الوطنيين لإيطاليا كانت من أقوى العوامل التى ساعدت على توثيق الروابط بين الوطنيين والمستعمرين ، فتاريخ إيطاليا الفاشية فى ليبيا وما قاساه السنوسيون من التشريد والتعذيب والتقتيل كان يحفظه الوطنيون فى صدورهم ؛ فخافوا أن يبدلوا استعماراً بآخر ، وأن يتخلصوا من فرنسا فيقعوا آخر الأمر بين براثن الطليان .

ولما تألفت حكومة الجنرال ديجول المؤقتة فى سنة ١٩٤٤ رأت أن تكافئ أهل الجزائر على حسن ضيافتهم للفرنسيين الأحرار ، فأصدرت فى مارس ١٩٤٤

قانوناً يمنح الفرنسيين المسلمين فى بلاد الجزائر جميع الحقوق التى يتمتع بها الفرنسيون غير المسلمين دون أى مساس بحق تمتعهم بقانون أحوالهم الشخصية. إلا الذين يعلنون صراحة أنهم يريدون أن يخضعوا فى أحوالهم الشخصية للقانون الفرنسى. أما الحقوق السياسية فقد تركت الحكومة للجمعية التأسيسية أن تنظر فى منحهم جميعاً حق المواطنين الفرنسيين، وبقى عدد منهم لايزيد على ٣٥٫٠٠٠ قد استوفى شروطاً معينة تخوله التمتع بهذه الحقوق. وظاهر أن هذا القانون يؤكد سياسة المشاركة التى أشرنا إليها.

ويبدو أن الوطنيين فى الجزائر لاترضيهم سياسة الإدماج أو سياسة المشاركة، فهم كإخوانهم فى تونس ومراكش يريدون أن يكون لهم كيان وطنى مستقل يستعيدون به سابق مجدهم أيام خير الدين بربروس فى غربى البحر المتوسط وفى المحيط الأطلسى وبحر الشمال حين كان رؤساؤهم وقرصانهم يسيطرون على البحار ويلقون الرعب فى قلوب البحارة من جميع الأمم إلا من أدى لهم الفدية أو الجزية. وإنهم ليتغنون حتى اليوم بمواقف بطلهم الوطنى «الريس حميدو» فى القرن التاسع عشر، ويسمرون بقصصه ومفاخره. والوطنيون يعلمون تمام العلم أن سياسة الاستعمار القديمة قد أصبحت بالية غريبة عن روح العصر، وأنها لاتلائم سياسة الوصاية التى جاء بها ميثاق الأمم المتحدة، كما أنها لا تتلاءم مع مظاهر النهضة العربية الحديثة التى أدهشت العالم الغربى، وفرضت عليه الاعتراف بقوتها وحقها فى الاستقلال والحرية. وشعوب شمالى إفريقية تربطهم بالشعوب العربية وشائج نسب وقربى وتجمعهم لغة وديانة وآداب ومشاعر واحدة؛ لذلك اشتدت الحركة الوطنية ضد الفرنسيين فى الصيف الماضى وخاصة فى قسطنطينة حيث قتل وجرح مئات من الفرنسيين والوطنيين. وقد لجأ الفرنسيون فى قمع الحركة إلى الشدة الحربية المأثورة عنهم. لكن يلوح أن الاتجاه الاشتراكى الجديد للحكومة الفرنسية الذى أوحى إليها أن تتفق مع السوريين واللبنانيين بعد تشدد وعناد، يؤذن بأن فرنسا ستتجنب العثرات منذ اليوم فى طريقها الاستعمارى. وأمامها المثل ظاهرة للعيان؛ فهناك مجموعة الأمم البريطانية التى تتمتع باستقلال ذاتى لاشك فيه، وهناك أملاك الولايات المتحدة المستقلة استقلالا ذاتيًا فى جزر الفلبين وكوبا. وها نحن أولاء نشهد مسلك

بريطانيا تجاه الهند. فإذا كانت فرنسا تصبو حقًا إلى التماسك فما أجدرها أن تعلم بأن التماسك بين الشعوب لا يقوم على الماديات وحدها ! فهناك الترابط المعنوى والأدبى والثقافى الذى يقوم على حسن التفاهم وتبادل الثقة والمنافع ، وهو رباط لا يقل فى قيمته عن الرباط المادى إن لم يفقه ؛ لأن الرباط المعنوى يستتبع الرباط المادى ولا عكس . وليس هناك سبيل إلى توثيق هذا الرباط المعنوى إلا إذا راجعت الدول الكبرى سياسة الاستعمار وقلبتها من أساسها ، واعترفت بادئ ذى بدء بحق الشعوب التى أخضعتها الدول الغربية قهراً وعدواناً وعلى كره منها ، فى أن تحيا الحياة التى ترضاها ، وأن تعيش حرة كريمة على نفسها وعلى أصدقائها .

محمد رفعت